محضر الاجتماع الرابع عشر
للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

الدوحة (دولة قطر)

من ٣ إلى ٦ فبراير ٢٠٢٠

محضر الاجتماع الرابع عشر
للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
الدوحة (دولة قطر)
من ٣ إلى ٦ فبراير ٢٠٢٠

عقدت لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعها الرابع عشر بالدوحة في دولة قطر خلال الفترة من ٣-٢/٦/ ٢٠٢٠ وذلك بناء على الدعوة الكريمة الموجهة للجنة من سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، وبمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء التالي ذكرهم:

الاسم	الصفة
ديوان المحاسبة في دولة قطر	
السيد / عمار عبدالله ساكني	رئيس اللجنة
محكمة المحاسبات التونسية	
السيدة/ بسمة غالي حرم النحالي	نائب رئيس اللجنة
الأرابوساي	
السيد/ منجي الحمامي	مقرر اللجنة
ديوان المحاسبة في دولة قطر	
السيد / جبارة الرميحي	عضو
السيدة / فاطمة حسن السليطي	عضو
ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق	
الدكتور/ قاسم ناصر مطر	عضو
الدكتور / عبدالكريم خلف سودي	عضو
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية	
السيد / حسن دندشله	عضو
السيد / محمد العوايده	عضو
ديوان المحاسبة بدولة الكويت	
السيد / علي محمد غلوم	عضو
المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية	
السيد / مولاي ادريس عزيز	عضو
ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين	
السيد/ شحادة أحمد محمد شحادة	عضو
محكمة الحسابات بالجمهورية التونسية	
السيدة / سامية بنت محمد الزموري	عضو
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان	
السيدة / أمل بنت عدي البطاشية	عضو
السيدة / إيمان بنت حميد العامرية	عضو

واعتذر عن الحضور ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.

وقد افتتح الاجتماع السيد / عمار عبد الله ساكني، رئيس اللجنة، ونقل إلى الحضور تحيات سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة، رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية، ورحب بأعضاء اللجنة وشكر جهودهم لإنجاح عمل اللجنة.

كما أثنى على الجهود الكبيرة والصادقة التي بذلها ديوان المحاسبة بدولة الكويت خلال فترة ترؤسه لهذه اللجنة والقيمة التي أضافها على صعيد تعزيز القدرات المهنية للأجهزة الأعضاء بالمنظمة من خلال الأنشطة والبرامج ذات الصلة بتطبيق المعايير المهنية. وأشار رئيس اللجنة إلى أن المعنيين بديوان المحاسبة بدولة قطر ومن منطلق الاضطلاع بمسؤولية رئاسة هذه اللجنة ملتزمين بالعمل من أجل استيفاء جميع المتطلبات لإنجاح برنامج العمل للفترة القادمة وإكمال المسيرة التي بدأها ديوان المحاسبة بدولة الكويت.

وأكد رئيس اللجنة كذلك أن التزام الأجهزة العربية بالمعايير المهنية هو عامل أساسي لا بديل عنه في تحقيق جودة وقيمة التقارير الصادرة عن الجهاز الرقابي وتعزيز المصداقية والقيمة المضافة للأعمال الرقابية.

كما تدخل ممثل الأمانة العامة لتقديم الشكر لسعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة على استضافته لهذا الاجتماع وإلى كل منتسبي ديوان المحاسبة في دولة قطر، كما هنأ ديوان المحاسبة في دولة قطر بتوليه رئاسة اللجنة وكذلك الأجهزة الأعضاء في كل من فلسطين وسلطنة عمان وتونس لانضمامهم للجنة.

وبعد ذلك شرعت اللجنة في دراسة البنود المدرجة على جدول أعمالها وتوصلت إلى ما يلي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

تم استعراض البنود التي تضمنها مشروع جدول الأعمال ومن ثم اقتراح بعض التعديلات وذلك بدمج البندين ٩ و ١١ وذلك لتقارب المحتوى، كما تم إضافة بندين يتعلق الأول بتقديم عرض حول الإطار الجديد للإصدارات المهنية لمنظمة انتوساي ويتعلق الثاني بالنظر في إجراءات التنسيق مع ممثل المنظمة العربية في لجنة المعايير التابعة لمنظمة انتوساي.

وفي ضوء ذلك، تم إقرار مشروع جدول الأعمال وفقاً لما يلي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

البند الثاني: انتخاب نائب لرئيس اللجنة

البند الثالث: مناقشة المقالات المعدة من قبل الأعضاء

البند الرابع: مناقشة التعديلات الواردة على دليل الرقابة المالية " مرحلة التقرير

البند الخامس: النظر في مدى استكمال دليل الرقابة المالية وتكليف فريق من أعضاء اللجنة باقتراح تصور لعناصر الورشة التطبيقية والتواصل مع الأمانة العامة ولجنة بناء القدرات المؤسسية بشأن تنظيمها

البند السادس: مناقشة نتائج الاستبيان المتعلق بمتطلبات المعايير وفق إطار قياس الأداء

البند السابع: عرض موجز لإنجازات اللجنة في الفترة السابقة ولأهدافها خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

البند الثامن: تحديث خطة اللجنة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ من خلال:

أ. إعادة النظر في البرامج الموضوعة واقتراح بدائل لها عند الاقتضاء
ب. إعادة جدولة البرامج التي لم يتم تحقيقها أو تم تحقيقها بنسب ضعيفة حسب المدد الزمنية المتبقية
ت. إعادة النظر في المؤشرات التفصيلية المقترحة وإقرارها أو استبدالها بمؤشرات أكثر دقة وقابلة للقياس
ث. النظر في تمويل خطة اللجنة
ج. إعادة النظر في خطة عمل اللجنة لعام ٢٠٢٠

البند التاسع: تعديل اللائحة التنظيمية للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية بما يتلاءم مع النظام الأساسي للمنظمة في نسخته الجديدة

البند العاشر: اقتراح وضع نظام داخلي للجنة

البند الحادي عشر: عرض إجراءات ضمان جودة منتجات / إصدارات لجنة المعايير المهنية والرقابية

البند الثاني عشر: عرض نتائج فريق مهمة تقييم مهنية المنظمة

البند الثالث عشر: عرض حول إطار الإصدارات المهنية للانتوساي

البند الرابع عشر: النظر في إجراءات التنسيق مع ممثل المنظمة العربية في لجنة المعايير للانتوساي

البند الخامس عشر: تحديد مكان وموعد انعقاد الاجتماع القادم

وتمّ إقرار جدول الأعمال.

البند الثاني: انتخاب نائب لرئيس لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

عملا بأحكام المادة السادسة من اللائحة التنظيمية للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة عممت الأمانة العامة على الأجهزة الأعضاء باللجنة وطلبت منها إفادتها بمدى رغبتها في الترشح لمهام نائب رئيس اللجنة وقد تلقت الأمانة ترشح محكمة الحسابات في الجمهورية التونسية. ليتم تزكية ترشحها من قبل جميع أعضاء الوفود المشاركة في الاجتماع.

البند الثالث: مناقشة المقالات المعدة من قبل الأعضاء

في إطار تنفيذ برنامج عمل اللجنة أعدت الأجهزة الأعضاء المقالات التي كلفت بها. وقد أفرزت دراسة هذه المقالات مقترحات تتعلق بوضع إطار تنفيذي يبين الهدف من إعداد هذه المقالات والفئة المستهدفة والعناصر التي يتم تناولها. كما تمت مناقشة وضع إطار عملي واضح لمراجعة المقالات وتعديلها وكيفية تداولها لكسب الوقت والمجهود (أي عبر البريد الإلكتروني) قبل نشرها.

وتمت مراجعة المقالات واقتراح إدخال تعديلات عليها، وقد تمحورت الملاحظات بالأساس بالتوسع في البعض منها بإضافة عناصر تتعلق بموضوع المقال والتي لم يتم تغطيتها وكذلك إبراز الجانب العملي لموضوع المقال مع فوائده والصعوبات والتحديات. كما استأثر الاختلاف حول المصطلحات المستعملة بجانب من النقاشات.

وعلى ضوء هذه الملاحظات تم إدخال التعديلات اللازمة على المقالات التالية (المرفق ١) واعتمادها:

- **المقال الأول:** أثر تقييم المخاطر على الأهمية النسبية
- **المقال الثاني:** الاستمرارية وواجبات المدقق وأثرها على التقرير

وتم بالنسبة للمقالات المتبقية والمتعلقة بـ:

- ديوان المحاسبة بدولة الكويت بعنوان معيار الجودة المتطلبات والتحديات
- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بعنوان أثر التدقيق الداخلي على أعمال المدقق الخارجي
- الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية بعنوان هدف وظيفة رقابة الالتزام وأثرها في تقييم المخاطر
- ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية بعنوان الإجراءات التحليلية وأثرها في تحديد المخاطر

فقد تعهد مُعدُّوها بالقيام بالتعديلات اللازمة في موعد لا يتجاوز يوم ٢٠٢٠/٢/١٣ وتعميمها على أعضاء اللجنة للتصريح باعتمادها خلال ثلاثة ايام من استلامها. ويعد عدم تقديم ملاحظات بمثابة اعتماد المقال.

وتوصي اللجنة بنشر هذه المقالات في صيغتها النهائية بموقع المنظمة على شبكة الانترنت ونشر هذه المقالات في الأعداد القادمة من مجلة الرقابة المالية.

البند الرابع: مناقشة التعديلات الواردة على دليل الرقابة المالية - مرحلة التقرير

تنفيذا لقرار المجلس التنفيذي ٢٠١٩/٢٨١ م.ت (٥٨) قامت الأمانة العامة بنشر المسودة الخاصة بدليل الرقابة المالية - مرحلة التقرير - على الموقع الإلكتروني للمنظمة وبمخاطبة الأجهزة الأعضاء حول المسودة للاطلاع واقتراح التعديلات عليها في غضون شهرين. وتلقت في ذلك ملاحظات من الأجهزة العربية في كل من قطر والبحرين والجزائر وسلطنة عمان. وأعدّ الفريق المكلف من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية التعقيب عليها. وتدخل رئيس اللجنة لتقديم الشكر على العناية التي أولتها الأجهزة لمشروع الدليل ولأهمية ملاحظاتهم في الرفع من جودة الدليل كما تقدم بالشكر للجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وللفريق المكلف بإعداد الدليل على الجهود المبذولة في إنجاز هذا العمل، وفي ضوء دراسة الملاحظات التي وردت والتعقيب الذي أعده الفريق المكلف أبدت اللجنة رأيها وضمنته في الجدول المدرج بالمرفق ٢.

وتوصي اللجنة بعرض مرحلة التقرير من دليل الرقابة المالية في نسخته المعدلة على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم لاعتماده ومن ثم نشره مع جدول الملاحظات بموقع المنظمة.

البند الخامس: النظر في مدى استكمال دليل الرقابة المالية وتكليف فريق من أعضاء اللجنة باقتراح تصور لعناصر الورشة التطبيقية والتواصل مع الأمانة العامة ولجنة بناء القدرات المؤسسية بشأن تنظيمها.

على إثر استكمال مرحلة التقرير من دليل الرقابة المالية للمنظمة والمرور الى المرحلة التالية في إطار مساندة الأجهزة الأعضاء في تطبيق المعايير والمتمثلة في التعريف بمحتوى الدليل والتدريب على المتطلبات التي وردت فيه دار النقاش حول الفئة المستهدفة من هذا التعريف لضمان أفضل الفرص لأن يصبح الدليل أحد وسائل عمل الأجهزة العربية. وتم الاتفاق على إعداد مذكرة تعريفية موجهة لأصحاب القرار بالأجهزة الأعضاء والقيام بنشاط ثاني موجه للمدققين يتمثل في تنفيذ ورشة تدريبية حيث تم عرض ومناقشة الخطة التفصيلية التي أعدها ممثلي الجهاز التونسي والجهاز العماني ليتم اقرارها.

وتوصي اللجنة بعرض هذه الخطة على لجنة تنمية القدرات لبرمجتها ضمن الخطة السنوية للتدريب وذلك وفق الإجراءات المعتمدة من قبل المنظمة.

البند السادس: مناقشة نتائج الاستبيان المتعلق بمتطلبات المعايير وفق إطار قياس الأداء.

تنفيذا لقرار المجلس التنفيذي ٢٠١٩/٢٨١ م.ت (٥٨) والذي نص على "تعميم الأمانة العامة الاستبيان الخاص بمتابعة تفعيل معايير الانتوساي على الأجهزة الأعضاء وتجميع إجاباتها، وتشكيل فريق عمل برئاسة ديوان المحاسبة بدولة الكويت وعضوية الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية لدراسة الإجابات المتحصل عليها وإعداد تقرير في ذلك يعرض على لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة في اجتماعها القادم." وقد عممت الأمانة العامة الاستبيان المذكور أعلاه على الأجهزة الأعضاء وتلقت في ذلك إجابات من الأجهزة الأعضاء في كل من المغرب والجزائر ومصر والبحرين وسوريا وسلطنة عمان والكويت والعراق وأحالتها إلى الفريق المكلف الذي أشار الى أنه ليس باستطاعته إعداد التقرير المطلوب نظرا لقصر الفترة الواقعة بين استلام للإجابات وموعد اجتماع اللجنة الحالي. ودارت المناقشات حول عدد الإجابات المتحصل عليها ودلالة نتائج المعالجة التي سيتم القيام بها. كما أشار ممثل ديوان المحاسبة بدولة الكويت الى الفترة اللازمة من اجل تحليل نتائج الاستبيان وطلب تمديد تلك الفترة. كما عرض ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية المساعدة في تحليل البيانات.

وتوصي اللجنة بدعوة الأجهزة التي لم تقم بمد الأمانة العامة بإجاباتها على الاستبيان بالإسراع في ذلك وتقديم الفريق المكلف لتقريره في موعد لا يتجاوز شهر يونيو ٢٠٢٠.

البند السابع: عرض موجز لإنجازات اللجنة في الفترة السابقة ولأهدافها خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

استعرض رئيس اللجنة نتائج مشاركته في أعمال الاجتماع الثالث للجنة المتابعة حيث تم الاتفاق على:

١- التأكيد على توصيات لجنة المتابعة ولجنة المخطط الاستراتيجي الواردة باجتماعاتها (الثاني والحادي عشر) على التوالي
٢- تكليف رؤساء اللجان الجدد بإعادة النظر بالبرامج المدرجة في الخطط التشغيلية الموضوعة للجان بما يتلاءم مع الأولويات الاستراتيجية للمنظمة مع مراعاة المدد المتبقية لتنفيذ هذه الأولويات.

٣- إعادة النظر في المؤشرات الفرعية للمنظور المستقبلي للبرامج المقترحة

وتبعا لذلك تمت دراسة المخطط الاستراتيجي والخطط التشغيلية والانجازات في ضوء ما توفر لأعضاء اللجنة من معطيات ليتبين ما يلي:

- الأولوية الفرعية الأولى ٤-١ والمتعلقة بمساندة جهود الأجهزة الأعضاء في تطبيق المعايير: فقد شملت المشاريع المنجزة مؤشرين من ضمن تسعة مؤشرات وردت بالأولوية الفرعية. كما تبين عدم وضوح كيفية احتساب بعض المؤشّرات وصعوبة ربطها بالمشاريع المبرمجة.
- المشاريع المنجزة في إطار الأولوية الفرعية الثانية ٤-٢ والمتعلقة بمساندة الأجهزة الأعضاء في توثيق العمل وفق متطلبات المعايير: فقد تبين أن المشاريع المنجزة تخص الأولويتين الفرعيتين ١,٤ و ٣,٤ وبالتالي لا تتعلق بمؤشرات هذه الاولوية الفرعية.

وعلى هذا الأساس تولت اللجنة إعادة ترتيب المشاريع وفق الأولويات فيما تمت المحافظة على نسب الإنجاز التي قدمتها اللجنة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٩. (المرفق ٣).

وتوصي اللجنة بعرض هذه الانجازات على لجنة المخطط الاستراتيجي للاطلاع عليها وعرضها على المجلس التنفيذي لإقرارها.

البند الثامن: تحديث خطة اللجنة للسنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢:

في ضوء ملاحظات لجنة المخطط الاستراتيجي ولجنة المتابعة والمتعلقة بإعداد الخطة الثلاثية للجنة المعايير في إطار المخطط الاستراتيجي للمنظمة قامت اللجنة بما يلي:

- إعادة النظر في المؤشرات التفصيلية المقترحة وإقرارها أو استبدالها بمؤشرات أكثر دقة وقابلة للقياس
- إعادة جدولة البرامج التي لم يتم تحقيقها أو تم تحقيقها بنسب ضعيفة حسب المدد الزمنية المتبقية مع النظر في البرامج الموضوعة واقتراح بدائل لها عند الاقتضاء
- إعادة النظر في خطة عمل اللجنة لعام ٢٠٢٠

وتبعا لذلك تم حسب المؤشرات المعتمدة تحديد البرامج التي سيتم مواصلة تنفيذها أو الانطلاق في تنفيذها خلال الفترة المتبقية من المخطط (المرفق ٤). كما تم إعداد الخطة التشغيلية لعام ٢٠٢٠ وفق النموذج المعتمد من قبل المنظمة العربية.

ولضمان تنفيذ ومتابعة المشاريع المدرجة بالخطط التشغيلية للجنة تم تشكيل فرق العمل التالية وتحديد مهامها:

- فريق العمل المكلف بتنفيذ المشاريع المدرجة بالأولوية الفرعية الأولى (مساندة جهود الأجهزة الأعضاء في تطبيق المعايير)، برئاسة محكمة المحاسبات في الجمهورية التونسية وعضوية ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وجهاز الرقابة المالية

والإدارية للدولة بسلطنة عمان والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان المحاسبة في دولة قطر.

- فريق العمل المكلف بتنفيذ المشاريع المدرجة بالأولوية الفرعية الثانية (مساندة الأجهزة الأعضاء في توثيق العمل وفق متطلبات المعايير) برئاسة ديوان المحاسبة بدولة الكويت وعضوية المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.
- فريق العمل المكلف بتنفيذ المشاريع المدرجة بالأولوية الفرعية الثالثة (مساعدة الأجهزة الأعضاء في إرساء آليات ضمان الجودة) برئاسة ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وعضوية المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق.

وتوصي اللجنة بعرض الخطة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ والخطة التشغيلية لعام ٢٠٢٠ وفرق العمل المقترحة على المجلس التنفيذي لإقرارها في اجتماعه القادم.

البند التاسع: تعديل اللائحة التنظيمية للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية بما يتواءم مع النظام الأساسي للمنظمة في نسخته الجديدة

اعتمدت الجمعية العامة للمنظمة العربية في اجتماعها الثالث عشر النظام الأساسي للمنظمة في صيغته الجديدة. وتستدعي هذه الوضعية تعديل اللائحة التنظيمية للجنة لتتواءم مع المقتضيات الجديدة.

وتبعا لذلك أعد رئيس اللجنة قائمة بالتعديلات المقترحة (المرفق ٥) وعممها على أعضاء اللجنة للاطلاع عليها والإفادة قبل يوم ٢٠٢٠/٢/١٣ لإعدادها في صيغتها النهائية وعرضها على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم. فتمت الموافقة على المقترح.

وتوصي اللجنة بعرض التعديلات التي سيتم الاتفاق عليها وفق ما ذكر آنفا على المجلس التنفيذي لاعتمادها.

البند العاشر: اقتراح وضع نظام داخلي للجنة

أوضح رئيس اللجنة أهمية وضع نظام داخلي لتسيير أعمال لجنة المعايير المهنية والرقابية بالمنظمة، بقصد إضفاء مزيد من الفاعلية على أعمال اللجنة وتغطية بعض المسائل العملية والتنظيمية، وعملا بما نصت عليه أحكام المادة السادسة من اللائحة التنظيمية للجنة، تم عرض الوثيقة التالية التي تتضمن أهم الجوانب التي يمكن أن يغطيها النظام الداخلي:

أولا: آلية توزيع العمل وتكوين فرق عمل

- كيف يمكن تقدير حجم العمل وضرورة تشكيل فريق عمل وتحديد عدد أعضاءه وتعيين رئيس للفريق أو الاقتصار على تكليف أحد أعضاء اللجنة؟
- في حالة ترشح أكثر من عضو للقيام بالعمل أو أكثر من العدد المطلوب لفريق العمل كيف يمكن الاختيار من بينهم؟
- في حالة عدم موافقة المجلس التنفيذي على تشكيل فريق العمل كيف يمكن مواجهة هذه الحالة؟
- في حالة عدم ترشح أي عضو للقيام بعمل معين كيف يمكن التعامل مع هذه الحالة؟
- آلية متابعة مخرجات فريق العمل وضمان جودتها

ثانيا: أرشيف اللجنة

- لمن تؤول مسؤولية حفظ أرشيف اللجنة ووثائق عملها؟
- ما هي الوثائق التي تحفظ بصورة دائمة والوثائق التي يمكن إتلافها بعد فترة زمنية محددة؟
- ما هو دور الرئاسة ودور الأمانة العامة؟

ثالثا: آلية تسليم الأعمال بين عهدتين

- هل يتم التسليم على أساس محضر بين رئيس اللجنة المتخلي ورئيس اللجنة الجديد؟
- ما هي العناصر التي يجب تناولها في محضر التسليم؟

رابعا: العلاقة بين اللجنة وهياكل المنظمة وتحديداً:

- ماهي طبيعة العلاقة بين اللجنة ولجنة تحرير المجلة التي تصدرها المنظمة؟ وما الذي يحكمها؟
- هل للجنة أولوية في نشر المقالات التي يعدها أعضاؤها في إطار تحقيق أهداف الخطة التشغيلية؟
- هل يمكن للجنة التحرير إعادة مقال للجنة لإعادة النظر فيه وهل يمكنها رفض نشر مقال أعدته اللجنة ووافقت على نشره؟

خامسا: العلاقة بين الأمانة العامة واللجنة

- هل يمكن للجنة من خلال تعاملها مع ممثل الأمانة العامة اعتبار ذلك إيفاء بالتزاماتها تجاه الأمانة العامة؟

٥٤

وبعد التداول في مختلف هذه العناصر تعهد رئيس اللجنة بإعداد مقترح للنظام الداخلي للجنة وتمريره على أعضائها قبل انتهاء شهر فبراير ٢٠٢٠ على أن يقدم أعضاء اللجنة ملاحظاتهم قبل ٢٠٢٠/٣/١٥.

البند الحادي عشر: عرض إجراءات ضمان جودة منتجات / إصدارات لجنة المعايير المهنية والرقابية

عرض رئيس اللجنة عناصر إجراءات ضمان جودة منتجات / إصدارات لجنة المعايير المهنية والرقابية والتي تم اعدادها تماشيا مع الإجراءات المعتمدة كمسار لتطوير ومراجعة الأدلة في مستوى منظمة الانتوساي مؤكدا على ضرورة الالتزام بها في إعداد اللجنة للإصدارات المبرمجة في إطار الخطط التشغيلية للجنة.

البند الثاني عشر: عرض نتائج فريق مهمة تقييم مهنية المنظمة

قدم ممثل الأمانة العامة نتائج مهمة تقييم مهنية المنظمة والتي بينت مجالات التحسين التي تندرج في إطار مهام اللجنة. وبعد التداول في شأنها تم الاتفاق على تكليف كل من ممثلي ديوان المحاسبة بدولة قطر ومحكمة المحاسبات في الجمهورية التونسية بإعداد مقترح رد على تقرير تقييم مهنية المنظمة وتمريره للأعضاء لإبداء الرأي.

البند الثالث عشر: عرض حول إطار الإصدارات المهنية للانتوساي

قدم الأستاذ حسن دندشله ممثل ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية عرضا حول إطار الاصدارات المهنية للانتوساي الجديد وتعهد بإعداد مذكرة في الغرض يتم تعميمها على أعضاء اللجنة.

البند الرابع عشر: النظر في إجراءات التنسيق مع ممثل المنظمة العربية في لجنة المعايير للإنتوساي

بالتنسيق بين الأمانة العامة ورئاسة اللجنة تم التواصل مع ممثل المنظمة العربية في لجنة المعايير للإنتوساي حيث تم الوقوف على الإجراءات المعمول بها إلى حد الآن في مجال مستجدات المعايير والمتمثلة في:

- التنسيق مع رئاسة اللجنة التابعة للمنظمة العربية قبل حضور اجتماعات اللجنة الإشرافية للجنة المعايير المهنية للإنتوساي للتعرف على أي أمور تود اللجنة طرحها.
- تزويد رئاسة اللجنة بالقرارات الصادرة عن اللجنة الإشرافية للجنة المعايير المهنية للإنتوساي بعد اعتمادها.
- تزويد اللجنة والمجلس التنفيذي للمنظمة العربية بتقرير دوري موجز عن أعمال اللجنة الإشرافية للجنة المعايير المهنية للإنتوساي.
- قيام لجنة المعايير باطلاع ممثل المنظمة بالقرارات الصادرة عنها بشكل دوري لتتم المواءمة بينها وبين أي أمور مطروحة في اللجنة الإشرافية للجنة المعايير المهنية للإنتوساي.

وإذ تعبر اللجنة على شكرها على روح التعاون والمساندة التي أبداها ممثل المنظمة في التعاون مع اللجنة، توصي اللجنة بضرورة حضور ممثل المنظمة في اجتماعاتها القادمة لتقديم المستجدات في المعايير.

البند الخامس عشر: تحديد مكان وموعد انعقاد الاجتماع القادم

تعقد اللجنة اجتماعها القادم قبل موعد انعقاد الاجتماع الواحد والستين للمجلس التنفيذي بشهر على الأقل وذلك في بلد أحد الأجهزة الأعضاء في اللجنة أو في مقر الأمانة العامة عملا بأحكام الفصل الثاني من اللائحة التنظيمية للجنة. وعند الاقتضاء تجتمع اللجنة تحضيرا للمشاركة في اجتماع لجنة المتابعة.

وفي نهاية الاجتماع قدم أعضاء اللجنة جزيل الشكر وخالص الامتنان إلى سعادة الشيخ /بندر بن محمد بن سعود آل ثاني رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر ورئيس المجلس التنفيذي وإلى كافة العاملين بالديوان لما بذلوه من جهود صادقة لتسهيل أعمال اللجنة مما أسهم في إتمام عملها في أحسن الظروف وعلى ما حظي به الأعضاء من طيب الوفادة وكرم الاستقبال.

مقرر اللجنة
المشرف العام بالأمانة العامة
منجي الحمامي

رئيس اللجنة
عمار عبد الله ساكني